العيب ليس في شخص الوزير

لا يجب ان يعتبر هذا المقال هجوما على وزير المالية، فمن قام بتقديم الاستجواب له عالم بما يقوم به. ولست هنا ايضا في معرض الدفاع عن الوزير، فما اختلف فيه معه، ان كان هذا يهمه اصلا، لا يمكن ان يتيح لي ان اكون محايدا في نقدي له. وليس مهما ان يتم نشر هذا المقال في يوم استجوابه المتوقع او قبله او حتى بعده، فالامر يتعلق بامور اخرى لا علاقة لها بسمعة الوزير او تصرفاته.

بسبب سياسات مالية خاطئة، تراكمت على مدى عقود من الزمن، تمكنت وظيفة وزير المالية، وبتدرج، من السيطرة على مقدرات عشرات الاجهزة والهيئات والمؤسسات والشركات، وضعت تحت سلطتها المباشرة في كل ما يتعلق بها من امور. وبمراجعة سريعة، يتبين للمراقب ان ما اتاحته الظروف لهذا المنصب، بطريقة مقصودة او نتيجة لعوامل معينة، من سلطة مالية وادارية رهيبة الحجم والقوة لم تتح لوزير مالية قط في العالم المتمدن الذي لا ننتمي له وشبه المتمدن الذي كدنا نقترب منه.

لقد ادت عوامل معينة، كالانهيارات المتكررة في اسعار الاسهم والعقار، الى قيام الحكومة بالتدخل ماديا ومعنويا وتشريعيا لانقاذ ما يمكن انقاذه من سمعة «الفعاليات» في السوق، حيث بدأت مرحلة سن القوانين العشوائية وتغييرها وتقديم غيرها، وما صاحب ذلك من تدخلات في شراء الاسهم ودعمها عن طريق اجهزة معينة، وكذلك عمليات دعم وتعويم نخب معينة من المضاربين، ادت كل هذه الامور الى تملك الحكومة لحصص كبيرة تكاد تكون مطلقة في غالبية الشركات المساهمة.

وكان الامر الآخر الذي اكسب هذا المنصب اهميته المطلقة هو ما اتيح له من سيطرة على مدخرات واموال عامة هائلة الحجم، تمثلت في ارصدة الحكومة واموال الاجيال المقبلة والاحتياطيات الحكومية العامة، دون اية ضوابط او رقابة او قوانين تحكمها، وما جعل الامور اكثر سوءا استمرار هذا الوضع الشاذ لعقود طويلة.

تمثل الامر الآخر في ما افرزته الممارسة الديموقراطية من نوعيات معينة من السياسيين الذين اتيحت لهم الفرصة لتمثل «جماعتهم» في مجلس الامة، والذين اقتصر همهم منذ اليوم الاول في مواصلة الليل بالنهار لاهثين، وراء هذا الوزير وذلك المتنفذ، لتحقيق مصالحهم المالية والعائلية والانتخابية وغالبا ما كانت طلبات الاستجداء هذه تنتهي على عتبات باب وزير المالية، فالمال عديل الروح، وهذا ايضا اعطى المنصب اهمية خرافية.

وتمثل عامل آخر، غير ذي اهمية كبيرة لدى البعض، في لعب دور كبير في اضفاء شبه قدسية على تلك الوظيفة، وذلك عندما تم وضع وزارتي المالية والنفط تحت جناح وزير واحد، ومنذ ذلك التاريخ اصبح من الصعب حتى بعد فصل الوزارتين، سلب المالية ايا مما تعارف على تسميته باختصاصاتها!!!

وهكذا نجد اننا لو قمنا بوضع اي كان في موقع بمثل هذه القوة بحيث يتحكم، وبصورة مباشرة، في مئات البلايين من الدولارات عن طريق هيئة الاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات والبنك المركزي ومكاتب الاستثمار الخارجية، واضفنا الى كل ذلك عشرات المصارف وشركات التأمين والاستثمار وثلاثين شركة صناعية وتجارية وعقارية اخرى، اضافة الى الجمارك ومؤسسة الخطوط الجوية وعشرات الشركات العالمية الصفة والمضمون كالمجموعة الاستثمارية، وبنك المشرق (انترا سابقا)، وما تبع ذلك من ملحقات ككازينو لبنان وطيران الشرق الاوسط واستثمارات اسبانيا التي اطاحت بها قرون الثور «الكاتالوني» الذكي، اضافة الى هوشست ومرسيدس الالمانيتين، وبي بي وسانت مارتن البريطانيتين، وتشكيلة عجيبة اخرى من الشركات والمؤسسات الاخرى مرورا طبعا بحق تعيين المئات في العديد من المناصب التي يسيل لها اللعاب الكثير من محبي المال العام ومستبيحيه، اضافة الى سلطته في التاثير على اختيار مئات غيرهم في الشركات والمؤسسات الاخرى!!

ولا ننسى ونحن في هذه العجالة من الجرد ان نذكر ما للوزير من تاثير على توزيع موازنات الوزارات واثره النفسي على بقية الوزراء ووكلائهم المعنيين، ودوره في عمليات المنح والقروض الدولية عن طريق مباشر او عن طريق صناديق التنمية ومساهماتها المباشرة في مئات المشاريع والانشطة.

المشكلة في ان نضع كل هذه السلطات والتفويضات والاموال ومئات المناصب تحت امرة رجل واحد، وعليه فانه يحق لنا ان نقول، تجاوزا، ان العيب ليس في هذا الوزير او في من سبقه او في من سيلحقه، بل في ما وضع تحت تصرفه من ادوات مالية وادارية عديدة، وفي غياب شبه تام لكافة ادوات الرقابة العامة على انشطة الوزارة وقراراتها، او هشاشتها وتفاهتها في حال وجودها، وعليه، فان المطلوب هو سرعة قيام الجهات المعنية، من تشريعية وتنفيذية، بمراجعة شاملة لصلاحيات الوزير ومحاولة تقليصها ووضع الضوابط الرقابية البعيدة عن الروتين الحكومي والتي يمكن عن طريقها ان يتفرغ الوزير لامور وزارته في الدولة الوحيدة في العالم التي لا تعتقد انها بحاجة الى وزارة للاقتصاد!!

احمد الصراف